الفصل الثانى
التنمية المستدامة

عُرِّفت التنمية المستدامة عام ١٩٨٧ بواسطة لجنة بروندتلاند Brundtland Commission المعروفة رسمياً " باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" World Commission on Environment and Development بوصفها "...التنمية التى تقابل احتياجات الحاضر دون أن تُعَرِّض قدرة الأجيال القادمة على مقابلة حاجاتها للخطر (WCED، ١٩٨٧).

وهذا التعريف لا يميز على نحو غير مبهم أو غير ملتبس التنمية المستدامة عن التنمية غير المستدامة، بل ينشئ بالأحرى جسراً أو إطار عمل لمعالجة التوترات الممكنة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. فهو يشدد على أهمية التنمية الاقتصادية للوفاء بالحاجات الإنسانية بينما يؤكد أهمية البيئة الطبيعية بوصفها مانح الموارد ومستودع المخلفات فى آن معاً. وهو يطالبنا بأن نقضى فى خيارات اليوم ليس فقط بالتضمينات الآنية العاجلة سياسياً أو اقتصادياً أو بيئياً لعالم اليوم .. ولكن أيضاً بمنظور الأجيال القادمة التى ستفيد من نجاحاتنا فى إحراز التنمية المستدامة أو ستكابد الشقاء والبؤس من إخفاقاتنا وفشلنا.

ولقد ترامت أدبيات التنمية المستدامة منذ عام ١٩٨٧ مقسمة المفهوم بعامة إلى مجالات ثلاثة: اقتصادية وبيئية واجتماعية، بَيْدَ أن المراجعة الكاملة لهذه الأدبيات خارج نطاق هذه المطبوعة. على أن الخطوات المهمة التى اتخذت إلى حد بعيد فى ترجمة التعريف الأصلى إلى موجهات عملية متصلة بالقوى النووية يمكن إيجازها فيما يلى.

فعلى مبعدة خمس سنوات تالية لتقرير لجنة بروندتلاند عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الأكبر عن البيئة والتنمية United Nations Conference on Environment and Development (UNCED) فى ريودى جانيرو بالبرازيل. وبين فعاليات أخرى أفرز مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية كلاً من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)، وجدول أعمال القرن الحادى والعشرين Agenda 21. والأخيرة هى خطة عمل مستفيضة للتنمية المستدامة، وهى واقعياً الترجمة الفعلية التى أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية للتعريف الذى أصدرته لجنة بروندتلاند إلى توجهات سياساتية أكثر تحديداً، وتقع فى ٤٠ فصلاً تشمل جميع مناحى التنمية المستدامة، وتغطى قضايا الطاقة، لكنها ليس من بينها فصل مستقل مخصص للطاقة (UNCED، ١٩٩٢).

ولكى تتابع تنفيذ جدول أعمال القرن الحادى والعشرين - المعروف عالمياً "بالأجندة ٢١" - أسست الأمم المتحدة ما عُرف "باللجنة المعنية بالتنمية المستدامة" Commission on Sustainable Development (CSD) التى تجتمع بكاملها سنوياً لتعالج موضوعات مختارة وردت فى "الأجندة ٢١". وقد عولجت الطاقة للمرة الأولى فى الدورة التاسعة لاجتماعات "لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة" عام ٢٠٠١. وكان قرار هذه الدورة التاسعة بشأن الطاقة (UN، ٢٠٠١) هو أول جهد يكرس بواسطة هذه اللجنة ليترجم على نحو أعمق وأشمل تعريف لجنة برونتلاند للتنمية المستدامة إلى توجهات سياساتية محددة فيما يتعلق بالطاقة .

وقد كانت الطاقة النووية، على الخصوص، موضوعاً مثيراً للجدل خلال عملية الإعداد المستفيضة لدور الانعقاد التاسع للجنة (CSD-9)، وخلال اجتماعات الدورة التاسعة ذاتها على مدى أسبوعين كاملين بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك. وكانت المجادلات والمساجلات بين الدول التى تعتبر القوى النووية عنصراً جوهرياً لاستراتيجياتها بشأن التنمية المستدامة وتلك التى تنظر للقوى النووية بوصفها غير متسقة وغير متوافقة أساسا مع التنمية المستدامة طويلة ونافذة. بَيْدَ أن هذه المحاجَّات والجدليات انتهت إلى نتيجتين رئيسيتين:

أولاهما: اتفقت الدول على ألا تتفق على الدور المنوط بالقوى النووية فى التنمية المستدامة .

وقد تنبّه النص النهائى الذى اشتمل على خلاصة أعمال الدورة التاسعة للجنة إلى أن بعض الدول تنظر للقوى النووية بوصفها مساهماً مهماً للتنمية المستدامة بينما لايفعل بعضها الآخر كذلك، ولخص بإيجاز منطق كل من المنظورين .

وثانيتهما: اتفقت الدول على أن "خيار الطاقة النووية هو قرار الدول ذاتها".

لكن الجدل المستفيض الذى ثار فى دور الانعقاد التاسع "للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة" حول القوى النووية لم يتكرر فى العام التالى فى "القمة العالمية للتنمية المستدامة" التى عقدت فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢. ففيما يتعلق بالطاقة تبدأ "خطة جوهانسبرج للتنفيذ" التى اختتمت أعمال القمة العالمية للتنمية المستدامة بنداء مستقل للحكومات، والمنظمات الإقليمية والعالمية ذات الارتباط، وباقى الأطراف المعنية ذات العلاقة، لتنفيذ التوصيات والنتائج التى خلصت إليها القمة. وكانت السمة الجديدة لخطة جوهانسبرج للتنفيذ هى تضمين قائمة موجبة "positive list" بالتكنولوجيات، إذ تدعو خطة جوهانسبرج للتنفيذ إلى سلسلة من الإجراءات التى تدعم "الإتاحية واسعة المدى للطاقة النظيفة" التى يمكن أداء مقابلها (أى دفع ثمنها) من قبل المستهلكين كافة، على الأخص تعزيز مصادر

الطاقة المتجددة، وتحسينات الكفاءة، والتكنولوجيات المتقدمة للطاقة بما فيها التكنولوجيات الأنظف للوقود الأحفوري. وقد تم تضمين القوى النووية في باب التكنولوجيات المتقدمة للطاقة Advanced Energy Technologies (UN، ٢٠٠٦).

كذلك كانت الطاقة والقوى النووية جزءاً رئيسياً من برنامج عمل الدورة الرابعة عشرة لاجتماعات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة (CSD-14 التي عقدت بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال النصف الأول من مايو ٢٠٠٦ حول "الطاقة لأجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الجو، والتغير المناخي"، التي تواصلت كذلك في دور الانعقاد الخامس عشر: ٢٩ أبريل – ١١ مايو ٢٠٠٧ كدورة مخصصة لرسم السياسات وإقرارها حول نفس الموضوعات، وفي هذه الدورة تم الاتفاق على الحفاظ على جميع خيارات الطاقة مفتوحة بما يعني ألا تستثنى الطاقة النووية من مزيج الخيارات المتاحة للحصول على الطاقة.